

أبوظبي للصادرات.. بوابة عالمية للصناعات الوطنية»



«أبوظبي: الخليج»

أكد محمد ثاني بن مرشد الرميثي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أن إطلاق مكتب أبوظبي للصادرات التابع لصندوق أبوظبي للتنمية، يُعد بوابة عالمية لدعم الصناعات الوطنية، كما يعد نافذة اقتصادية رائدة، لتعزيز الاقتصاد المستدام في دولة الإمارات بشكل عام، وفي إمارة أبوظبي على وجه الخصوص، مشيراً إلى أن المكتب سيشكل الفرصة المثالية للصادرات الوطنية غير النفطية للنفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وبالتالي زيادة معدلات الصادرات الوطنية وقدرتها التنافسية ضمن المؤشرات العالمية.

وأشاد الرميثي بالدور الرائد الذي يقوم به صندوق أبوظبي للتنمية، وما يملكه من خبرة اقتصادية وعلاقات دولية واسعة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في فتح آفاق رحبة للمصدرين الوطنيين للدخول إلى أسواق العالم المختلفة في شتى القطاعات، مسخراً لهم مختلف الإمكانيات الخاصة بالتأمين على الصادرات، وإدارة المخاطر التجارية، لاسيما إسهامه في تحقيق الضمانات اللازمة للمستوردين الخارجيين وتشجيعهم من خلال الحلول التمويلية لاستيراد السلع المحلية.

وأكد الرميثي أن هذه المبادرة جاءت لتواكب الرؤية الثاقبة لحكومة دولة الإمارات الرشيدة، والرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والهادف إلى دعم الاقتصاد الإماراتي وتعزيز قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة وفتح أسواق جديدة لها، وهو ما يسير وفق الرؤية الاقتصادية في الدولة نحو تنويع مصادر الدخل والابتكار وخلق الفرص الاستثمارية والتجارية لترسيخ بناء ونمو اقتصاد متين للمستقبل.

بدوره قال المهندس جمال سالم الظاهري، الرئيس التنفيذي لشركة «صناعات»: «إن قرار إطلاق «مكتب أبوظبي للصادرات» الذي أعلن عنه سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، يعد علامة فارقة في مسيرة التنمية والتطور التي يشهدها القطاع الصناعي في دولة الإمارات، حيث حرصت القيادة الرشيدة على توفير وحشد كل الأسباب والطاقات اللازمة لتعزيز مكانة الدولة بين نظرائها من الدول الصناعية العالمية، الأمر الذي أدى بدوره إلى انبثاق فرص جديدة وآفاق واسعة لقطاع الصادرات في الإمارات، لتكون قادرة بذلك على وضع بصمتها على الخريطة العالمية والمنافسة في الأسواق الدولية، وهو ما يتوافق تماماً مع الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030 ورؤية «الإمارات 2021».